

Distr.: General  
17 November 2000  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

البندان ١١٤ (أ) و (د) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

مسائل حقوق الإنسان: التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل

فيينا ومتابعتهما

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من  
القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بياناً أصدرته اليوم وزارة خارجية دولة إريتريا رداً على  
مزاعم إثيوبيا الكاذبة بشأن وجود معسكرات اعتقال مخفأة في إريتريا (انظر المرفق).

وأكون ممتناً إذا تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية  
العامة في إطار البندين ١١٤ (أ) و (د) ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تسفا ألم سيوم  
القائم بالأعمال المؤقت

## مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

### بلاغ صحفي

#### إثيوبيا: مزاعم وهمية كباب خلفي لعملية السلام؟

عممت وزارة خارجية إثيوبيا في أوائل هذا الأسبوع بيانا يزعم وجود "معسكرات اعتقال مخفأة" وانتشار انتهاكات الحقوق الإنسانية للإثيوبيين في إريتريا. وقد ذهبت السلطات في أديس أبابا، فيما أصبح نمطا من الكذب، إلى حد تلفيق قوائم بأسماء الإثيوبيين ضحايا هذه الحملة الوهمية وشهاداتهم. فما هي الوقائع الحقيقية؟

أولا، لا توجد في إريتريا "معسكرات للاعتقال أو أعمال السخرة" كما تدعي حملة التشويه من جانب إثيوبيا. وتأكدت من هذا عدة منظمات حكومية دولية وغير حكومية. ومن بين الجهات التي شهدت بهذا لجنة الصليب الأحمر الدولية وعدة ممثلين للحكومات من بينهم السفير بوغوسيان، المبعوث الشخصي لوزيرة خارجية الولايات المتحدة إلى القرن الأفريقي، الذي زار إثيوبيا وإريتريا للمرة الثانية مؤخرا في الأسبوع الماضي.

أما فيما يتعلق بادعاء أن نحو ٣٠٠٠ إثيوبي أحصروا في موقعين (ألا وأفابت) فهم موجودون هناك لأنهم مشردون أو متضررون بحرب الغزو التي شنتها إثيوبيا. وتشترك لجنة الصليب الأحمر الدولية في كفالة إعادة توطينهم الآمن الذي عرقلته سابقا عدم رغبة إثيوبيا في استقبال رعاياها هي. وقد انقطعت في تموز/يوليه إعادة توطين الإثيوبيين التي كانت طوعية إلى حد كبير بسبب رفض إثيوبيا قبول طرق الوصول. ومن ثم فإن ما تدعيه إثيوبيا من أن حوالي ٣٠٠٠ إثيوبي محبسون في أكثر من "٧٠ معسكر اعتقال" هو أكذوبة شريرة سبقت لتبرير بعض الدوافع الخفية.

ثانيا، لقد سجلت حكومة إثيوبيا لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من خلال رسائل رسمية، رغبتها في الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأسرى، سواء المدنيين والعسكريين، من قبل الجانبين بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وما زال إحراز تقدم في هذا الصدد يصطدم برفض إثيوبيا قبول المبادئ الأساسية المنصوص عليها في اتفاق وقف أعمال القتال الموقع في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601) واتفاقيات جنيف. وكان رد رئيس وزراء إثيوبيا في الأسبوع الماضي

على طلب لجنة الصليب الأحمر الدولية الإفراج عن المدنيين الإريتريين المسجونين في معسكر اعتقال ديديسا السبيء السمعة طوال العامين والنصف الأخيرين، أن حكومته مستعدة فقط لإعادة النظر مع المرونة في وضع أولئك المعتقلين في ديديسا وفقا للتقدم المحرز في عملية السلام“.

والواقع أن سجل إثيوبيا في معاملة المدنيين الإريتريين منذ نشوب الصراع يفوق الحد:

- طبقا لسياسة رسمية، قامت سلطات أديس أبابا على التوالي بنهب ممتلكات أكثر من ٧٥ ٠٠٠ إريتري أو إثيوبي من أصل إريتري ثم سجنهم ثم طردهم؛
- احتجزت إثيوبيا لمدة تصل إلى عام طلابا جامعيين إريتريين يدرسون في جامعة أديس أبابا ضمن برامج للتبادل. وعلى النقيض من ذلك، سمح للطلاب الإثيوبيين الذين يدرسون في إريتريا بتأدية امتحاناتهم في حزيران/يونيه ١٩٩٨ ثم غادروا بطريق الجو إلى أديس أبابا؛
- كما ذكر أعلاه، ما زال حوالي ١ ٥٠٠ من الشباب المدنيين الإريتريين مسجونين في معسكر سجن ديديسا القاسي وآلاف غيرهم مفقودون. وقد أبرز موت أحد الشباب الإريتريين في الشهر الماضي في ديديسا، حيث فنى الكثيرون تحت وطأة الظروف القاسية، الأحوال المريعة التي يواجهها أولئك المعتقلون.
- وعلاوة على ذلك، تواصل إثيوبيا ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي في الأراضي المحتلة، حسبما يتبين من التقارير التالية:
- أذاعت وكالة الأنباء الفرنسية ورابطة صحافة جنوب أفريقيا في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أن عدة مدنيين إريتريين قد ماتوا حرقا في بيوتهم أثناء قيام الجنود الإثيوبيين بنهبها قبل تفهقرهم في غولوج في جنوب غرب البلد.
- ذكر المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمثل في مذكرة إحاطة صحفية يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر أن ”٥٠ في المائة من بلدة أم هاجر قد دمر وتخطمت جميع المباني العامة تقريبا. ودمرت مستشفى البلدة ومدرستها جزئيا بينما نُهبت جميع الإيقونات من الكنائس والمساجد“. وقد ”استولى على كل ما له قيمة“ من جميع هذه الأماكن؛
- ومؤخرا دعمت جماعات حقوق الإنسان في إريتريا بالوثائق حالات لا تحصى من التعذيب والاعتصاب والنهب من جانب القوات الإثيوبية في إريتريا المحتلة.

ومن الواضح تماما أن إثيوبيا وليست إريتريا هي المتهمه بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. وتقدم حكومة إثيوبيا على هذا الخداع بغرض التغطية على جرائمها. وفضلا عن ذلك فقد أبرزت حكومة إريتريا في رسائلها المؤرخة ٢ آب/أغسطس أن الدافع وراء حملة التشويه التي تقوم بها إثيوبيا هو ما يلي:

- (أ) عدم رغبتها في استقبال رعاياها؛
- (ب) رغبتها في خلق شعور بالتوتر بحيث تعطل أو تعوق نشر بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام؛
- (ج) رغبتها في إيجاد ”ذريعة إنسانية“ للجوء إلى الحرب.

وزارة الخارجية

أستمرة

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠